المتغيرات الاجتماعية والفيزيقية المرتبطة بجريمة الأخذ بالثأر – دراسة حالة في إحدى قرى صعيد مصر

[٦]

حاتم عبد المنعم أحمد[١]– أحمد فخري هاني[١]– أيمن عليو حسنين

١) معهد الدراسات والبحوث، البيئية، جامعة عين شمس

المستخلص

تعتبر جريمة الأخذ بالثأر من الجرائم الخطيرة التي عانت منها المجتمعات البشرية وهي قديمة قدم الوجود البشري وتهدد سلامة وسكينة وأمن المجتمعات كما تعتبر معوق أساسي للتنمية والتطوير. ويهدف البحث إلى دراسة بعض المتغيرات الاجتماعية والفيزيقية وعلاقتها بجريمة الأخذ بالثأر والخروج بمقترحات محددة قد تساهم في الحد من هذه الظاهرة مستقبلاً ولدراسة هذا الموضوع قام الباحثون بتصميم دليل مقابلة لجمع المعلومات ودراسة وتشخيص الحالات حيث بلغ إجمالي عدد العينة (٢٠) مبحوث وتضمنت الاستمارة بيانات لدراسة الحالات منها (السن– النوع– المؤهل– الحالة الاجتماعية– المهنة – عدد الأولاد– محل الإقامة – متوسط الدخل– حجم الملكية الزراعية) كذلك بيانات عن أسرة المبحوث واستخدام التكنولوجيا والاتصال الثقافي وأسباب جرائم الثأر وبيانات خاصة بحل المشكلة. أما بالنسبة لنوع الدراسة فهي دراسة وصفية تحليلية مع استخدام دراسة الحالة كوسيلة لجمع البيانات عن الحالات التي يقوم الباحثون بدراستها واستعان الباحثون بالنظرية الأيكولوجية. ولقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين بعض المتغيرات الاجتماعية مثل(السن– المؤهل– الحالة–الإعالة – نوعية العمل– الدخل– ترتيب الأبناء– المكانة العائلية– درجة القرابة). وجريمة الأخذ بالثأر، أما بالنسبة للأعراف والتقاليد فقد أوضحت الدراسة إلى احترام أفراد العينة لها مما يؤكد على أن الأخذ بالثأر مسألة كرامة وجرح للكبرياء ومن العيوب الخطيرة نتيجة خضوعهم التام للأعراف والعادات والتقاليد الطبيعية تلقائياً. كما أشارت الدراسة إلى علاقة بعض (المتغيرات الفيزيقية) مثل (الموطن الأصلي– مكان العمل – الاتصال الثقافي– التكنولوجيا المتاحة – موقع الإقامة – إجادة اللغة – نوعية العمل – الاختلاط مع الأجانب– وجود خبرات السفر للخارج) بجريمة الأخذ بالثأر في صعيد مصر.

ومن التوصيات التي طرحتها الدراسة أهمية وضع الصعيد على قائمة خطط التنمية وإنشاء دوائر قضائية منفصلة تعد مسئولة عن قضايا الثأر في الصعيد وتشكل من قضاة عرفيين وقضاة رسميين.

مقدمة الدراسة

يعيش العالم حالياً مرحلة تدفق المعرفة وانفتاح المجتمعات بعضها على بعض بسبب سهولة الاتصال وزيادة التداخل والتشابك بين مختلف الشعوب، وقد انعكست هذه المتغيرات على المجتمع المصري حيث شهدت مصر مجموعة من المتغيرات التي انعكست آثارها على جوانب كثيرة في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية نتج عنها انتشار الهجرة من الريف إلى المدينة ومن الريف إلى خارج البلاد وانتشار التعليم وتعدد مؤسساته وانتشار وسائل الاتصال والإعلام ودخول العديد من الأدوات الحديثة والأجهزة التكنولوجية والكمبيوتر وما يحتويه من شبكات الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.

ورغم تعرض المجتمع المصري لهذه المتغيرات وتأثره بها إلا أن المجتمع الريفي مازال محتفظاً بسماته التقليدية وبخاصة في صعيد مصر حيث تظل الثقافة التقليدية هي الثقافة السائدة في المجتمع بما تحمله من عادات وقيم وتقاليد. (سميحة نصر: ٢٠٠٤)

والثأر كأحد أهم هذه العادات والتقاليد في صعيد مصر التي تنتشر وبشكل ملحوظ مهددة سلامة وسكينة وأمن المجتمعات كما تعد من معوقات التنمية والتطوير في صعيد مصر ومن أعقد الجرائم التي تؤثر في حياة المجتمع كما تعد من أسوأ العادات والتقاليد الاجتماعية الموروثة التي تعيق عملية التنمية وتؤدي إلى سفك دماء الكثير من الأبرياء نتيجة قيام العديد من الصراعات والنزاعات القبلية والعائلية خاصة في مجتمع الصعيد الذي يتميز بالعصبية والقبلية وانتشار جرائم القتل أخذاً بالثأر حتى كادت أن تصل إلى إبادة جماعية في بعض الأحيان ولم تستطيع النظم القانونية مكافحتها، مما أتاح لهذه الظاهرة الاستمرارية رغم الجهود والمحاولات المبذولة لمقاومتها، ومن ثم كانت دراسة المتغيرات الاجتماعية والفيزيقية المرتبطة بجريمة الأخذ بالثأر في صعيد مصر من الموضوعات الهامة والمثيرة في نفس الوقت والمطلوب بحثها بحثاً دقيقاً للتعرف على أهم عواملها وأسبابها لوضع خطة لكيفية مواجهتها أو الحد منها.

مشكلة الدراسة

إن مشكلة الثأر مشكلة بالغة الأهمية رغم ما يبذل من جهود أمنية وثقافية للحد منها، وهي مشكلة تؤثر بشدة في مجتمعنا المصري بصفة عامة وفي مجتمع الصعيد بصفة خاصة، الأمر الذي يؤكد على أهمية بل وضرورة دراسة تلك الظاهرة (الأخذ بالثأر) من الناحية البيئية والاجتماعية بهدف التعرف على أبعادها ومحاولة معرفة تأثيرها وتأثرها ببعض المتغيرات الاجتماعية والفيزيقية، وبالتالي محاولة التخفيف من حدتها وتداعياتها على الأفراد.

إن مراجعة الإحصاءات العامة التي تصدرها مديريات الأمن التابعة لوزارة الداخلية في جمهورية مصر العربية تشير إلى تفشي ظاهرة الأخذ بالثأر في صعيد مصر بشكل عام ومحافظة قنا بشكل خاص، حيث تحتل قنا المرتبة الثانية بعد محافظة أسيوط التي تعد الأولى على مستوى الجمهورية في ارتفاع نسبة جرائم الأخذ بالثأر .

ومن خلال الدراسة الاستطلاعية التي قام بها الباحثون والدراسات التي أتيح للباحثون الاطلاع عليها حول ظاهرة جريمة الأخذ بالثأر وما يرتبط بها من متغيرات اجتماعية وبيئية وإيماناً من الباحثون بخطورة هذه القضية طبقاً للإحصائيات الموضحة لجرائم القتل بسبب الأخذ بالثأر، وإيماناً منه أيضاً أن العلم لابد له أن يتصدى للمشاكل التي يعاني منها المجتمع، وأن العلم ليس للعلم فقط، بل هو أيضاً في خدمة المجتمع يضيء الطريق نحو التقدم والرقي. لذلك اتجه الباحث إلى دراسة ظاهرة الأخذ بالثأر كمشكلة اجتماعية وبيئية يعاني منها المجتمع في صعيد مصر بوجه عام، ومحافظة قنا بوجه خاص، ويجب دراستها دراسة علمية وافية.

جدول رقم(١): بيان حوادث الثأر في محافظة قنا موزعة على المراكز والأقسام خلال عامي ٢٠١٣-٢٠١٤ (إصدارات وزارة الداخلية)

م	المركز والأقسام	عدد حوادث الثأر
١	مركز أبو تشت	١٨
٢	مركز قوص	١٣
٣	نجع حمادي	١١
٤	مركز ومدينة قنا	٩
٥	دشنا	٨
٦	مركز نقادة	٧
٧	فرشوط	٤
٨	قفط	٢
٩	الوقف	٢
١٠	دندرة	١

بالنظر إلى بيانات الجدول السابق الذي يوضح حوادث الثأر في محافظة قنا خلال عامي٢٠١٣-٢٠١٤ يتضح لنا الآتي:

- تشير بيانات الجدول السابق إلى أن حوادث الثأر تشمل معظم مراكز المحافظة وأن مركز دندرة هو أقل تلك المراكز انتشاراً لمثل هذه الجرائم.
- أن مركز نقادة الذي اختار الباحث عينته من بعض قرى هذا المركز أن حوادث الثأر والخصومات الثأرية متواجدة فيه بشكل كبير حيث بلغت تلك الحوادث والخصومات الثأرية في مركز نقادة عدد ٧ خصومات ثأرية من مجموع ٨٠ خصومة ثأرية على مستوى محافظة قنا تم انتهاء ٥ خصومات ثأرية من خلال لجان المصالحات وذلك بنسبة مئوية حوالي (٩%).

تساؤلات الدراسة

١. ما مدى العلاقة بين متغيرات البيئة الاجتماعية (السن – المؤهل – الحالة الاجتماعية – الإعالة – حالة العمل ونوعيته ونوعية الزملاء – الموقع في الأسرة – النوع – الدخل – العادات والتقاليد– الأعراف والقيم – التنشئة الاجتماعية – ترتيب الأبناء – المكانة العائلية – درجة القرابة) وجريمة الأخذ بالثأر في صعيد مصر؟

٢. ما مدى العلاقة بين متغيرات البيئة الفيزيقية (الموطن الأصلي– مكان العمل – الاتصال الثقافي– التكنولوجيا المتاحة – موقع الإقامة – إجادة اللغة – نوعية العمل – الاختلاط مع الأجانب– وجود خبرات السفر للخارج) وجريمة الأخذ بالثأر في صعيد مصر؟
٣. الى اى مدى مساهمة تطبيق حد القصاص في القتل طبقاً للشريعة الإسلامية يعد دافعاً للأخذ بالثأر؟
٤. ما هو الدور الذي تلعبه المرأة الصعيدية للتحريض على الأخذ بالثأر؟ وما هي الوسائل التي تستخدمها؟
٥. ما امكانية وضع رؤية علمية حول كيفية المواجهة وما هي وسائل وأدوات تخفيف تلك المواجهة؟

أهداف الدراسة

١. التعرف على أهم المتغيرات الاجتماعية المرتبطة بجريمة الأخذ بالثأر في صعيد مصر.
٢. التعرف على أهم المتغيرات الفيزيقية المرتبطة بجريمة الأخذ بالثأر في صعيد مصر.
٣. التعرف على الآثار الناتجة عن جرائم الثأر في صعيد مصر وآثار ذلك على تطور المجتمع.
٤. الخروج بمقترحات محددة قد تساهم في الحد من هذه الظاهرة مستقبلاً.

أهمية الدراسة

١. إن الاهتمام بدراسة الثأر في صعيد مصر يرجع إلى انتشار جرائم الأخذ بالثأر في صعيد مصر بشكل بالغ الخطورة فهو يعد من العادات وتقاليد الصعيد ولم تتمكن النظم القانونية مكافحتها مما جعل هذه الجرائم تستمر رغم كل الجهود والمحاولات التي بذلت لمواجهتها ومن الآثار المباشرة لها اضطراب الأمن وإشاعة الفوضى وجموح التعصب والاستعداد الدائم للحرب والقتال وانتشار السلاح بشكل مخيف حتى اضطر الكثير من الناس بيع ورهن أرضه لشراء السلاح.
٢. إن جرائم القتل بدافع الثأر من الجرائم التي تقع بسبب سلطان البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد، وتحدث تأثير ضغط التقاليد والعادات القوية التي تحكم العلاقات الإنسانية في مجتمعه. (السيد رمضان: ١٩٨٥)
٣. ولا شك أن مثل هذه العادات والتقاليد ذات نفوذ وقوة تفوق قوة القانون. ولعل من الأسباب التي ساهمت في انتشارها هي (فجوة الثقة) بين الفرد والأجهزة الحكومية. أضف إلى الأهمية أن الباحث أبن من أبناء الصعيد مهتم بواقع مجتمعه الذي ينتمي إليه. أضف إلى ذلك أن هذا المجتمع لم يدرس بعد بصورة كافية ويحتاج إلى دراسات شاملة ومتعمقة نظراً

إلى تحول القتل إلى إبادة جماعية في أغلب الأحيان مما يهدد الأمن والاستقرار اللازمني لحدوث التنمية.

مصطلحات الدراسة

١. **مفهوم المتغيرات الاجتماعية:** يقصد بها المتغيرات البيئية الاجتماعية وهي كل المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه الإنسان وهي مجال احتياجاته وتطلعاته وتنقسم إلى جزئين أساسيين:

- جزء يرجع للماضي البعيد ويشمل العادات والتقاليد والأعراف والقيم.
- الجزء الثاني يرجع للحاضر ويشمل النظم التشريعية والسياسية والثقافية وغيرها من النظم السائدة في المجتمع.

والمتغيرات الاجتماعية هي جميع مظاهر البيئة المرتبطة بالإنسان وأنشطته وهي بالتالي تتكون من أشخاص وجماعات ومجتمعات متفاعلة وينطوي على التوقعات الاجتماعية ذات الطبيعة الفردية الأمر الذي يجعل لكل عضو في المجتمع بيئته الخاصة به (حاتم عبد المنعم أحمد:٢٠٠٥)

والمتغيرات المجتمعية المرتبطة بجريمة الأخذ بالثأر تنقسم إلى (السن – المؤهل – الحالة الاجتماعية – الإعالة – حالة العمل – الموقع في الأسرة – الدخل – النوع – العدد والتقاليد – الأعراف والقيم – التنشئة الاجتماعية – ترتيب الأبناء – المكانة العائلية – درجة القرابة). المتغيرات الفيزيقية:

المتغيرات الفيزيقية: كما عرفها حاتم عبد المنعم هي جميع مظاهر البيئة التي لا تكون من خلق الإنسان أو نتيجة للنشاط الإنساني أي ليس للإنسان دخل بها على الإطلاق ويتضمن الأرض والمناخ والتضاريس وتأثير العوامل الكونية والتوزيع الطبيعي للحياة النباتية والحيوانية والتكنولوجيا المتاحة. (حاتم عبد المنعم أحمد:٢٠١٠)

ونعني بها في هذا البحث (الموطن الأصلي (الريف والحضر) – مكان العمل (قطاع خاص – حكومي– نشاط سياحي) – الاتصال الثقافي – استخدام التكنولوجيا المتاحة (دش– كمبيوتر–انترنت) – موقع الإقامة (مدى انغلاقة أو انفتاحة) – إيجادة اللغة – نوعية العمل(زراعي – تجاري) – الاختلاط مع الأجانب – وجود خبرات السفر للخارج).

٢. **مفهوم التعريف الإجرائي للثأر:** الثأر هو القتل العمد من أجل الانتقام من القاتل أو أسرته أو عائلته لأنها تسببت في قتل أحد أفراد عائلة أخرى وليس شرط أن يكون الضحية هو الجاني الأصلي، وهي عملية جماعية ومجتمعية منظمة ومخططة ومحدد دور كل فرد فيها.

دراسات سابقة

١. **دراسة منى محرم عبد المجيد(٢٠٠٠)** اهتمت هذه الدراسة بدراسة البناء النفسي لمرتكبي جريمة الثأر من خلال دراسة تنشئتهم الاجتماعية ومدى عدوانهم واتجاهاتهم نحو الجريمة كذلك معرفة ما إذا كانت حالة طارئة ناتجة لضغوط الأسرة والبيئة أو أن هناك دوافع أخرى وانتهت إلى وجود فروق دالة إحصائياً بين مجموعات الدراسة الثلاث القتلة بدافع الثأر والقتلة بدافع السرقة والمجموعة الضابطة في البناء المميز لكل منهم كما يظهر في الأداء على مقاييس الدراسة. (منى محرم عبد المجيد: ٢٠٠٠)

٢. **دراسة السيد عوض(٢٠٠٠)** هدفت إلى التعرف على الانحدار الجنيولوجي لكل من الجناة والضحايا والكشف عن الأسباب والدوافع التي أدت على وقوع جريمة الثأر في بيت علام وتوصلت الدراسة إلى أن أغلب الجناة من الشباب وأكثر الضحايا كانوا رجالاً وشيوخاً وأطفال أي مختلف الفئات العمرية وأن أغلبهم كانوا أميين. (السيد عوض:٢٠٠٤)

٣. **دراسة سميحة نصر(٢٠٠٤) هدفت الدراسة إلى:**

- السعي إلى النظر في ثقافة الثأر في الصعيد من حيث ثباتها واستمرارها أو تغيرها.
- الكشف عن التميز في ثقافة الثأر عبر الزمان والمكان.
- الحاجة الماسة إلى تفهم استمرار ثقافة الثأر والكشف عن آليات هذا الاستمرار.

وخلصت الدراسة عن وجود تغيرات في ثقافة الثأر في الصعيد وخاصة في قوانين الثأر، فقد حرص أبناء الصعيد على احترام قوانين الثأر منذ سنوات طويلة ولكن في الآونة الأخيرة حدث كسر لقوانين الثأر فأصبح الآن يحدث قتل أكثر من فرد مقابل فرد واحد كما حدث في قرية بيت علام فقد قتل اثنان وعشرون فرداً مقابل فرداً واحداً. (سميحة نصر:٢٠٠٤)

٤. **دراسة صفاء عمران(٢٠٠٦)** هدفت الدراسة إلى التعرف إلى أي مدى تتأثر اتجاهات عينة من محافظة أسيوط نحو ظاهرة الأخذ بالثأر بكل من بعض متغيرات الشخصية كما يقيسها استبيان ايزنك للشخصية ومقياس التعصب ومقياس القلق لتايلور (صفاء عمران:٢٠٠٦)

وخلصت الدراسة إلى وجود فروق في سمات الشخصية بين الأكثر تمسكاً والأقل تمسكاً بالاتجاه نحو ظاهرة الأخذ بالثأر في بعد الجريمة والعصابية والذهانية والدرجة الكلية للاستخبار إيزنك للشخصية للمقياس في اتجاه الأكثر تماسكاً بظاهرة الأخذ بالثأر.

٥. **دراسة وينبرج Wenberg N ١٩٩٤م** هدفت الدراسة: معرفة العلاقة بين أسباب الموت والشعور بالحرمان وفقدان الحب والانتقام وخلصت الدراسة إلى أن لوم النفس والرغبة في اتهام النفس والانتقام كانت ممثلة بصورة اكبر في حالات الوفاء غير طبيعية. (Poussaint, Alvin F: 1984)

٦. **دراسة بوسنت إيفن. Poussaint, Abvin F. ١٩٨٤م** هدفت الدراسة إلى معرفة مشاعر الحزن الناتج عن قتل فرد من أفراد العائلة، ورد الفعل لدى بعض أفراد العائلات التي قتل أحد أعضائها وخلصت الدراسة إلى أن القتيل يكون لهم تفاعلات مميزة، بالإضافة إلى هذا تغمرهم ثورة عارمة غالباً ما تحجب الشعور بالحزن. ولذلك فلديهم رغبة شديدة في الانتقام (Wenberg N: 1994)

الإطار النظري للدراسة

النظرية الأيكولوجية: كلمة Ecology مشتقة من الأصل الأغريقي Ekos ومعناها بيت أو مسكن أو مأوى والمعنى العام للكلمة "مكان" أما كلمة Logy تعني عام وبذلك يصبح المعنى الكلي للكلمة هو العلم الذي يدرس النشاط البشري للأفراد في مكان معين لمعرفة مدى التفاعل بين الإنسان والمكان.(Fred, W. Riggs, 1961)

ولقد ظهر هذا المصطلح سنة ١٨٦٩ حينما استخدمه "ايرنست هايكل" Haeckel عالم الأحياء الألماني حيث عرف الأيكولوجيا البيولوجية بأنها ذلك العلم الذي يدرس التساند المتبادل بين النباتات والحيوانات التي تعيش معاً في منطقة طبيعية. (السيد الحسيني: ١٩٨١م)

وقد كان أول من استخدم هذا المصطلح بمعنى يقترب من المعنى المستخدم في العلوم الاجتماعية هو "وورمنج" Warming سنة ١٨٩٥ في كتابه مجتمعات النباتات Plant Communities حيث وجه الاهتمام إلى أن الأنواع المختلفة من النباتات تميل للنمو معاً، وأنها مثلها في ذلك مثل المجتمعات البشرية لها بداية زمنية، ثم إنها بعد ذلك تتغير وتدخل في دور الانحطاط ليحل محلها تدريجياً نباتات أخرى. وقد عرف "ماكينزي" الأيكولوجيا البشرية بأنها "دراسة تتناول المظاهر المكانية للعلاقات المتبادلة بين الكائنات البشرية وبين النظم، وهي تستهدف الكشف عن الأسس والعوامل التي تتضمنها الأنماط المتغيرة للتنظيمات السكانية والنظم التي تنشأ عن التفاعل بين الناس في ظل ثقافة مستمرة في تغيراتها. (محمد عارف: ١٩٨١)

وقد عرف الدكتور أحمد رأفت الأيكولوجيا البشرية بأنها "عملية توزيع مختلف الجماعات والوظائف والمنظمات في بيئة معينة، وما يرتبط بهذا التوزيع من عمليات، ويرمز ذلك إلى توافق الكائن الحي (الإنسان) مع بيئته ومكانه "وتعنى الأيكولوجيا البشرية بثلاثة عناصر يكونونها هي (السكان– المكان– التفاعل). (أحمد رأفت عبد الجواد: ١٩٨٣م)

ومن هنا يمكن القول أن مدلول الأيكولوجيا البشرية مفهوم سوسيولوجي اجتماعي، فالنباتات تعيش في الأرض، وليست لها الحرية في اختيار البيئة التي تنمو فيها، في حين أن الإنسان يعيش على الأرض وقادر على تغيير بيئته. أما استخدام الأيكولوجيا كنظرية في علم

الاجتماع فقد تم في أمريكا على يد "بارك" وأتباعه في جامعة شيكاغو، فقد تصور "بارك" المدينة والمنطقة ليس على أنها مجرد ظواهر جغرافية، بل كنوع من الكائنات الاجتماعية. وقد اهتم "بارك" بدراسة التغير الاجتماعي ويرجع ذلك لتدفق المهاجرين إلى أمريكا منذ عام ١٨٦٠ مما كان له أثره في سرعة التغير الاجتماعي واتساع نطاقه ونشأة مشكلات الصراع الثقافي.

وتتناول النظرية الأيكولوجية السلوك الإجرامي باعتباره ظاهرة ناشئة عن التغير الاجتماعي، حيث يحدث خلال مراحل التغير الاجتماعي انفصال حاد في طريق الحياة المادية والاجتماعية، ويحدث هذا الانفصال بصورة غير متساوية في المكان، ولذا فإنه يؤثر تأثيراً غير متساوي، وغير متكافئ على الناس في الأماكن المختلفة التي يعيشون فيها، وفي الأزمنة المختلفة فهي تتناول العلاقة بين الناس والبيئة المكانية وردود الأفعال الناشئة من المؤثرات والضغوط البيئية، وهذه العلاقة ليست ثابتة بل هي في تغير مستمر، وتنشأ عنها ظواهر تتغير كنتيجة لعملية التفاعل الاجتماعي والأيكولوجي. (صلاح عبد المتعال: ١٩٨٠م)

كما تحاول هذه النظرية تفسير الأبعاد الاجتماعية لمفهوم التفكك الاجتماعي تفسيراً عمرانياً، إذ جعلت هذه الأبعاد نتيجة لعمليات متتابعة تمر بها المدينة، فهي تفسر الجريمة والجناح على أساس ارتباط السلوك الجانح بأوضاع معينة (ظروف التفكك الاجتماعي) التي تنشأ نتيجة عمليات نمو المدن، ولا تنظر هذه النظرية إلى عامل انخفاض مستوى المعيشة والجهل والازدحام والسكن غير الصالح باعتبارها عوامل مفسرة للجريمة، وإنما تنظر إليها باعتبارها أعراضاً لنظام انحلالي Degenerative أي أن المناطق الإجرامية يرجع ظهورها إلى تدهور خصائص ومقومات الضبط الاجتماعي. (محمد عارف:١٩٨١م)

والإجراء المتبع في دراسة الجريمة والجناح من وجهة النظر الأيكولوجية هو توزيع حالات جرائم المدينة أو الإقليم على الخريطة عن فترة زمنية محددة للكشف عن الأقسام التي حدثت فيها تركز للحالات، والمناطق التي يندر حدوثها فيها، حيث يتضح التفاوت بين معدل الجريمة في الريف، ومعدل الجريمة في الحضر، وكذلك ظواهر التركز والتشتت في مختلف مناطق التحضر. ويمكن الحصول على المعدلات النسبية للجريمة بعد التحقق من أنماط التركز والتشتت، وذلك بعمل ارتباط بين عدد المجرمين أو الجانحين المقيمين في قسم معين

وعدد سكان هذا القسم، ويمكن أيضاً الربط بين معدلات الجريمة والجناح في الأحياء وبين مختلف الظروف مثل الإسكان والصحة والتركيب السكاني وثقافة الجماعات والعوامل الاقتصادية. ويمكن أيضاً دراسة ظروف هذه المناطق التي تتركز فيها الجريمة والجناح وذلك بمقارنتها بالمناطق التي تقل فيها كل منها.(صلاح عبد المتعال: ١٩٨٠م)

ومن الدراسات الرائدة في هذا الاتجاه، دراسات "كليفورد شو" و"هنري مكاي" Clifford, R. Show & H., D. Mckay. فعلى الرغم من أن هناك دراسات عديدة تناولت العوامل الاجتماعية والجناح، وذلك على حد تعبير "فرد هاينز" Fred, E. Haynes إلا أن عدداً قليلاً جداً له خصائص العلمية، ولقد تعددت دراسات "شو" وزملاؤه، ويمكن أن نشير إلى أن **أهم نتائج تلك الدراسات عن مناطق الجناح Delinquency Area فيما يلي:**

١. هناك ارتباط قوي بين المناطق الإجرامية من ناحية وإجرام الأحداث من ناحية أخرى.
٢. أن ظهور مناطق الجناح ناتج عن الرابطة المحكمة بين هذه المناطق ووجود عدة خصائص معينة كالفقر والحراك السكاني، وجرائم المراهقين والتفكك العائلي... الخ.
٣. أنه من خلال دراسة ست مدن أمريكية خرجوا بنتيجة مؤداها أنه يوجد نفس النموذج العام لتوزيعات جناح الأحداث، على الرغم من الفروق الواضحة في خصائصها العامة (Fred, H, Haynes: 1935)
٤. تختلف معدلات الجناح اختلافاً كبيراً من منطقة إلى أخرى.
٥. حيث أتضح لهم أن معدلات الجناح العالية في مدينة شيكاغو في الفترة من ١٩٠٠-١٩٠٦م هي نفس المناطق ذات المعدلات العالية في الفترة من ١٩١٧- ١٩٣٢م على الرغم من أن تكوين الجماعات السلالية قد تغير إلى حد كبير. فمناطق الجناح في المدينة مستمرة لتظل هكذا حتى في حالة تغير سمات وخصائص السكان كالعنصر والجنس، فالبيئة أكثر تأثيراً في نمو وخلق الانحراف. (سامية محمد جابر: ١٩٨٨)
٦. أن الجريمة الحضرية ومعدلات الجناح في الولايات المتحدة الأمريكية تميل إلى أن تكون مرتفعة بالقرب من منطقة الأعمال المركزية التي تكون بها صناعات كثيرة وتقل وتنخفض كلما بعدنا عن المركز، فحركة الجريمة يكثر حجمها في وسط المدينة، حيث التفكك

الأسري وكثافة السكان العالية، والجيرة المتغيرة الناتجة عن الهجرة منها وإليها. (John Lewis and Others: 1969)

٧. وعن أثر الأسرة المفككة على الجناح، ومن خلال مقارنة جماعة من المنحرفين بجماعة من غير المنحرفين وجد أن ٤٣% من المنحرفين يأتون من أسر مفككة، وأن ٣٦% من غير المنحرفين يأتون من أسر مفككة. (أوسبورن، ترجمة سعاد الشرقاوي: ١٩٨٠م)

٨. وعن أثر الصحبة السيئة Bad Companionship تبين لـ"شو" و"مكاي" أن من بين ٥٤٨ حدثاً جانحاً ارتكب ٨١,٨% منهم جريمة بالاشتراك مع آخر أو آخرين، وبين مرتكبي السرقات بالذات كانت هذه النسبة ٨٩%. وقد توصل إلى مثل هذه النتيجة عدد آخر من العلماء مثل "جلوك" و"هيلي" و"برولر".

٩. أن إجرام العصابات له جذوره في الحياة الاجتماعية الحديثة، فسلوك البالغين في المدن الكبرى من شأنه تغذية إجرام الأحداث الذين يختلطون بهم، فالقيم المتصارعة في الحياة الحديثة تصيب الطفل الناشئ بالتخبط وتشجعه على البحث عن حياة مثيرة يستطيع أن يحقق فيها مركزاً يرضيه في مواجهة أقرانه. (أحمد عوض بلال: ١٩٨٥)

فمنطقة الجناح من وجهة نظر "شو" تظهر من خلال عملية التحضر ونمو المدن وهي تتميز بأن معدلات الجريمة بها مرتفعة للغاية، وبتهالك مبانيها، وسوء الحالة الاقتصادية والاكتظاظ السكاني، وانخفاض مستوى المعيشة، وعدم التجانس القومي والعنصري للسكان ومعدلات مرتفعة للحركة السكانية، والتغيب والهروب من المدارس، وارتفاع نسبة وفيات الأطفال، وتفشي المرض العقلي، والصراعات الثقافية، وقلة الاهتمام بحل المشكلات العامة، وتدهور خصائص ومقومات الضبط الاجتماعي، وهي باختصار مناطق تتسم بالتفكك الاجتماعي.

وهناك دراسات كثيرة وصلت إلى نتائج مماثلة منها دراسة "ثراشر" Thrasher عام ١٩٢٧م عن العصابة Gang حيث تناول حياة العصابة في شيكاغو والتي يعتبرها "ثراشر" نتيجة طبيعية للتغير الاجتماعي الناتج عن التطور الاقتصادي السريع، وقدوم أعداد كبيرة من الأجانب، وهو يرى أهمية إعداد برنامج عملي لإعادة توجيه طاقات العصابات في قنوات

صحية. ومن أهم الدراسات التي استخدمت المدخل الأيكولوجي واستندت على دراسات "شو" و"مكاي" في دراسة الجريمة والانحراف، دراسة "برنارد لاندر" Bernard Lander في دراسته نحو فهم جناح الأحداث: Towards Understanding of Juvenile Delinquency، حيث قام برنارد لاندر بتحليل عينة من الجانحين المقيمين في بالتمور Baltimore بلغت ٨٤٦٤ حالة مستخدماً التحليل العاملي وقد توصل إلى عدة نتائج أهمها:

١. أن عمليات نمو المدن لا تمدنا بالأساس التفسيري للاختلافات الكبيرة في معدلات الجناح.
٢. أنه لا يوجد ارتباط بين السكن والجناح، ولا بين العنصر والجناح.
٣. أوضح التحليل العاملي أن الفقر والسكن الرديء وكثافة الأفراد بالغرف والإقامة بالقرب من مركز المدينة ذات علاقات بسيطة.
٤. أن العوامل الوحيدة ذات الارتباط الفعلي بالجناح هي ملكية السكن وكثافة سكان الزنوج.
٥. أن الجناح يرتبط بالأنومي Anomie فغياب المعايير في منطقة معينة حافز واضح للميل للانحراف. وعلى هذا يفسر "لاندر" ارتفاع معدل الانحراف في منطقة دون أخرى.

وخلاصة القول فإن "لاندر" يرى أن الجناح يرتبط بملكية السكن الذي يشغله الشخص وبالتكامل الاجتماعي أكثر من ارتباطه بالمركز الاجتماعي والاقتصادي. كما يؤكد على أهمية نظرية الأنومي في تفسير الجناح أكثر من أهمية نظرية الحتمية الاقتصادية. (السيد علي شتا: ١٩٨٧)

وفي دراسة أجريت عام ١٩٦٠م في منطقة ملوكي Milwukee بأمريكا وجد أن الجريمة أكثر انتشاراً في المناطق المتخلفة المزدحمة. فعلى الرغم من أن تلك المناطق تحتوي على ١٣,٧% من السكان، إلا أن بها ٦٩% من المقبوض عليهم في السرقة، ٢١% من جرائم الاغتصاب، ٦٠% من جرائم القتل، ٧٢% من جرائم الغش التجاري، ٢٢% من المخمورين، ٧٢% من المقبوض عليهم في المخدرات، ٤٧% من الجرائم الأخرى. (هدى عبد الفتاح الألفي: ١٩٨٧م)

- وفي الحقيقة أن النواحي الأيكولوجية تؤثر بصورة كبيرة على السلوك الإجرامي، من حيث تعدد الصور الإجرامية ومن حيث نوع الجريمة، فمثلاً جرائم العنف تكون نتيجة لحالة انفعالية مؤقتة فيما يؤكد وجودها أو حدوثها في نفس منطقة الإقامة عكس جرائم الممتلكات

التي يكون لها نوع من التخطيط، فهي تبعد عن مقر إقامة المجرم، أو بعيداً عن البيئة التي يوجد فيها. وهناك أيضاً عدة عوامل أيكولوجية تؤثر على الجريمة منها حجم المدينة، وعامل استخدام الأرض. فحجم المدينة يحدد النطاق الذي يمكن للمجرم أن ينتقل فيه، ففي المدينة الكبيرة تتعدد المناطق التي يزاول فيها المجرم نشاطه، في حين أن المدينة الصغيرة حيث مناطقها المحدودة والتي لا تعطي للمجرمين فرصاً كبيرة لتعدد أنشطتهم، كما أن عامل استخدام الأرض يعتبر عاملاً حاسماً في تأثيره على الجريمة، حيث أن تنوع استخدام الأرض يؤدي بالتالي إلى أن تتغير نوع الجريمة، فنمو النشاط التجاري في منطقة معينة كوجه لاستخدام الأرض يؤدي لانتشار جرائم السرقة والنشل والاحتيال والسطو، وذلك عكس المنطقة التي تستخدم الأرض للمساكن مثلاً، تكون سرقة المساكن فيها هي الأكثر ازدهاراً من المناطق الأخرى وتزداد فيها أيضاً جرائم الأشخاص والعنف. كما أنه في البيئة الريفية قد يتيسر فيها جرائم خاصة مثل جريمة الثأر.

منهج وعينة الدراسة

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية حيث تقوم بوصف الخصائص العامة لمجتمع الدراسة ولجأت الدراسة إلى منهج دراسة الحالة للتعرف بشكل أكثر تفصيلاً وتعمقاً بهدف لفت النظر إلى أبعادها المختلفة والآثار المترتبة عليها وقام الباحث بتطبيق دراسته في بعض قرى محافظة قنا على عينة قوامها عشرون مفردة.

مجالات الدراسة

المجال الجغرافي: شملت الدراسة قرية دنفيق وقرية اسمنت بمحافظة قنا.

المجال البشري: اختار الباحثون (٢٠) مفحوص من الفئات المختلفة في (النوع– العمر– الحالة الاجتماعية–التعليم– الوظيفة) من منطقة الدراسة.

المجال الزمني: أما بالنسبة للفترة الزمنية التي استغرقتها الدراسة الميدانية فقد بلغت عشر شهور من أوائل أغسطس ٢٠١٥ حتي أوائل مايو ٢٠١٦.

أدوات الدراسة: تم إعداد عمل دليل المقابلة وفق استمارة مقابلة مفتوحة تركزت الأسئلة حول (السن – النوع – المؤهل – الحالة الاجتماعية – المهنة – عدد الأولاد – متوسط الدخل – حجم الملكية الزراعية – بيانات عن أسرة المبحوث واستخدام التكنولوجيا – والاتصال الثقافي – أسباب جرائم الثأر – بيانات خاصة بحل المشكلة ..... الخ)

نتائج الدراسة

نظرا لأن صيغة الدراسة حول عدد قليل من الحالات (دراسة حالة متعمقة) مما جعل الباحثون يعرضون نتائجهم وفق وصف الحالات.

أهم النتائج الاجتماعية المرتبطة بجريمة الأخذ بالثأر كما أوضحت دراسة الحالة:

١. **بالنسبة لمتغير السن:** من خلال دراسة دليل الحالة المتعمق تبين للباحث أن كبار السن يعدوا من أهم المحرضين على جرائم الثأر في قرية البحث وأن السيدات الكبار يلعبن دوراً هاماً في التحريض على الثأر ثم يأتي بعد ذلك الرجال الكبار لهم دوراً في اتخاذ القرار والتخطيط وأن صغار السن من الشباب يترك لهم دور التنفيذ.

٢. **بالنسبة لمتغير المؤهل:** تبين للباحث أن هناك تقدير لدور التعليم في التنوير وأن الأفراد أصحاب المؤهلات العليا أكثر تفهماً وأقل تمسكاً بفكرة الثأر وأن أصحاب المؤهلات المتوسطة ودون المتوسطة أكثر تمسكاً بعادات وتقاليد الثأر.

٣. **بالنسبة لمتغير النوع:** من خلال دراسة الحالة تبين أن الرجال وخاصة الكبار أكثر تمسكاً بالثقافة الثأرية وأنهم العقل المدبر في الجرائم الثأرية أما مهمة التنفيذ فتقع على عاتق الشباب أما المرأة فقد تبين للباحث أنها المحرض الأول على فكرة الثأر في مجتمع البحث سواء كانت أم أو زوجة أو أخت وتزداد فكرة التحريض إذا كانت المرأة من كبار السن ولم تحظى بقدر وافي من التعليم مع وجود بيئة تتشبع بفكرة الثأر وعندما لا تجد من يأخذ لها بثأرها فإنها تقوم هي بأخذه بنفسها فالمرأة في الصعيد تلعب دور الحارث على تقاليد الثأر فالمرأة تكاد توهب حياتها بالكامل للثأر للأب أو الزوج أو الأخ أو الابن وتتصدى لأي محاولة من أفراد أسرتها للتهرب من أخذ الثأر.

٤. **بالنسبة لمتغير الدخل:** تبين للباحث من خلال التعمق في دراسة الحالة إلى عدم وجود اختلاف في مسألة الثأر بين العائلات في الصعيد غير أن العائلات الغنية قد تكون أسرع في أخذ الثأر لامتلاك المال والسلاح. أما العائلات الكبيرة قد تكون أحرص في الخوض في مسألة الثأر وقد تبين للباحث إصرار العائلات الفقيرة على أخذ الثأر رغم عدم وجود الدخل وضعف الإمكانيات وذلك لوجود فكرة أن الثأر بمنزلة القانون الصارم الذي يجب أن يقبله المجتمع بخلاف دور العصبيات في جرائم الثأر.

أهم النتائج الفيزيقية المرتبطة بجريمة الأخذ بالثأر:

١. **بالنسبة لمتغير الموطن الأصلي (ريف – حضر):** تبين للباحث من خلال دراسة الحالة أن الموطن الأصلي للأشخاص اللذين يقومون بالثأر أن معدلات جريمة الأخذ بالثأر أكثر حدوثاً في المجتمع الريفي القبلي أكثر من المجتمع الحضري.

٢. **بالنسبة لمتغير مكان العمل:** تبين للباحث أن الذين يعملون في السياحة بسبب الاتصال الثقافي والاختلاط بالأجانب أقل اهتماماً أو جدياً في إعلاء مفهوم الأخذ بالثأر حيث يتأثر هؤلاء بالأفراد والجماعات التي يعيشون بوسطها وتزداد سلطة القانون على سلطة العرف مما أثر على تغيير الفكر والرأي حول موضوع الثأر سواء من الإنسان أو حتى في الممتلكات (الزراعية – الحيوانية – التجارية).

٣. **بالنسبة لمتغير التكنولوجيا المتاحة:** يرى الباحث بعد تحليل وتشخيص الحالات أن استخدام التكنولوجيا لم يوضح أي من هذه الحالات دور هذا المتغير ويعتقد الباحث الحالي أن تفسير ذلك يرجع إلى ضعف الجانب الاقتصادي المتاح لتوفير هذه التكنولوجيا في الاستخدام في الثأر إلا أنه بتعمق الباحث الحالي في قراءات الأحداث التي مرت في الفترة الماضية خلال العشر سنوات أن هناك جرائم ثأر تتم عن طريق هذه التكنولوجيا فهناك من يقوم بسببه فكرة الثأر مثل من يأخذ صورة إحدى الفتيات من وسائل الاتصال ويقوم بالتعريض لها ومن هنا قد ينشأ شجار ينتج عنه القتل ومن ثم تنشأ جرائم الثأر خلاف عما استطاع فيه الإرهابيون من إتمام بعض الجرائم وغيرها باستخدام هذه الوسائل

التكنولوجية ومن ثم من المحتمل أن يستخدم الشباب الجديد مثل هذه التكنولوجيا في أعمال مماثلة ترتبط بالعنف والعدوان والقتل والثأر.

٤. **بالنسبة لمتغير نوعية العمل:** تبين للباحث من خلال تحليل دليل الحالة أن متغير نوعية العمل كالزراعي أو التجاري أو السياحي قد يحول دون استمرار جريمة الثأر ومعاركه الدامية فقد تبين للباحث أن العمل في المجال السياحي قد يحد من انتشار جريمة الأخذ بالثأر بسبب الاتصال الثقافي والاختلاط مع الأجانب مما قد يعدل من التكوين النفسي عند الفرد للاتجاه السالب نسبياً نحو الثأر وذلك في ضوء أبعاد العادات والتقاليد والبعد الديني والبعد القانوني حيث أن هذه الأبعاد والاتجاهات النفسية تحقق قدراً من الإشباع لحاجات الفرد سواء كان إشباعاً أمنياً أو غير ذلك مما يخفف من شدة المشاعر المتوجهة نحو ضرورة الأخذ بالثأر وتنفيذه مما يحقق قدراً من الكسب لود المجتمع والرأي العام المناهض للثأر. والعكس من ذلك أن الذين يعملون في الزراعة فهم أكثر تمسكاً بفكرة الثأر ويقل الاهتمام تدريجياً عند باقي نوعية العمل مثل العمل التجاري الحر ويفسر الباحث ذلك بسبب الاختلاط بثقافات أخرى كذلك ارتفاع مستوى المعيشة وقلت وقت الفراغ عكس العمل الزراعي الذي يزداد معه وقت الفراغ وضعف المستوى المعيشي مع قلة التعليم مما يزيد من الخضوع لتقاليد الثأر خضوعاً لا عقل له ولا منطق.

مناقشة النتائج المتعلقة بالتساؤلات

مناقشة النتائج المتعلقة بالتساؤل الأول هل هناك علاقة بين بعض متغيرات البيئة الاجتماعية (السن – المؤهل – النوع – الدخل – المكانة الاجتماعية – ترتيب الأبناء) وجريمة الأخذ بالثأر في صعيد مصر؟

يتضح لنا من التساؤل السابق وبعد قيام الباحث بتحليل وتشخيص الحالات التي تم دراستها حيث أبدت كل الحالات التي تمت دراستها احترام الأعراف والتقاليد الجمعية حيث أن أغلب هؤلاء الأفراد في المجتمع تخضع للأعراف والتقاليد الطبيعية تلقائياً وذلك لاعتبارات الخضوع للرأي العام والسيادة القبلية للجماعة حيث يكون الرأي الغالب في أخذ الثأر لكبير العائلة مما يرجح تأثير متغير السن على جريمة الأخذ بالثأر ومن خلال تحليل وتشخيص

دليل دراسة الحالة أن هناك علاقة بين متغير الدخل وجريمة الأخذ بالثأر حيث أن الأغنياء أكثر سرعة في الأخذ بالثأر لأنهم يحوزون المال والسلاح وأن الثأر من الناحية الاجتماعية بمتغيراته المختلفة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بجريمة الثأر حيث أن النظام الاجتماعي في قرى صعيد مصر يتسم بالتماسك مما يدل أن الجريمة ليست رغبة أو انتقام أو أنها إشباع لرغبة انتقام دون الأخذ في الاعتبار الملامح الأساسية والقوانين الخاصة التي تحكم هذه النظم الاجتماعية في الصعيد فالثأر يراه بعض هؤلاء الناس أنه بمنزلة القانون الصارم الذي يجب أن يقبله المجتمع المحلي ويأخذ به وهذه هي الثقافة الاجتماعية التي تسود المجتمع الذي يحيا فيه الفرد ومن ثم تعد هذه الثقافة الاجتماعية للأفراد إطاراً مرجعياً للسلوك ذلك لأنها تمثل تفضيل أو حكم يصدره الشخص على الشيء دليله في هذا الاهتداء بمجموعة القواعد والمعايير التي تسود ثقافة مجتمعه وبالتعمق في تحليل الحالات تبين أنه رغم وجود متغير الدخل عند العائلة الغنية فإنه له ارتباط في الأخذ بالثأر عند العائلة الفقيرة حيث أنهم يصرون على الأخذ بالثأر رغم تواضع الحالة الاقتصادية. وتفسير الباحث ذلك وجود فكرة أن الثأر بمنزلة القانون الصارم الذي يجب أن يقبله المجتمع بالإضافة إلى دور العصبيات في علاقتها بجريمة الأخذ بالثأر. أما فيما يتعلق بمتغير المؤهل اتضح أن هناك احترام لدور التعليم في التنوير للأفراد مما يدفعهم في بعض الأحيان إلى قبول العفو والتسامح دون قبول الدية مما يجلي دور التعليم في الحد من جريمة الأخذ بالثأر، وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة جمال الدين تمام (١٩٧٤) بالنسبة لنتائج عينة المتخصصين حيث اتفق الجميع على أن التعليم بما له من قدرة على توسيع المدارك يخفف إن لم يكن يقضي على تلك النزعة التي تكمن في النفس إذا توافر سبب يدعو للأخذ بالثأر. أما فيما يتعلق بمتغير السن أن الأشخاص المحرضون على الأخذ بالثأر هم الكبار سواء إناث أو ذكور أما الذي يقوم بالتنفيذ هم الشباب مما يعني أن صغار السن هم الذين يقومون به وتتفق هذه النتائج مع نتائج السيد عوض (٢٠٠٤) حيث أكدت أن أغلب الجناة الذين قاموا بأعمال الثأر من الشباب وأكثر الضحايا كانوا رجالاً وشيوخاً وبالرجوع إلى متغير النوع تبين للباحث أن النساء يحتلون المرتبة الأولى في دور التحريض على جريمة الأخذ بالثأر حيث أبدى ٨ حالات من مجموع ٢٠ حالة من عينة البحث أن السيدات الكبار

هم أهم أسباب الثأر بنسبة مئوية قدرها ٤٠% من عينة الدراسة فيما رأي خمس حالات أن الرجال الكبار هم أسباب الثأر في قرية البحث بنسبة قدرها ٢٠% فيما أبدى ٤ حالات أن الاثنين معاً هما أحد أهم أسباب انتشار الثأر بنسبة قدرها ٢٠% من مجموع عينات البحث فيما أرجع ثلاث حالات جرائم الثأر لأسباب أخرى تنوعت ما بين خلافات على الأرض – المعايرة – لعب الأطفال ... إلخ بنسبة قدرها ١٥% من مجموع عينة البحث. ويفسر الباحث ذلك أن المرأة هي الخاسر الوحيد في معركة الثأر فهي الزوجة التي فقدت زوجها وهي الأم التي فقدت ابنها وهي الأخت التي فقدت أخوها خلاف أن المرأة أكثر عاطفية من الرجل فالجانب الوجداني للمرأة يغلب على الجانب العقلي خلاف أن المرأة هي الخاسر الأشد في معركة الثأر ومن ثم نجد أن الانتقام عن طريق التحريض أيضاً أشد فلكل فعل رد فعل ومن ثم تحتل المرأة المرتبة الأولى في التحريض بالنسبة لمتغير النوع ومن ثم يعد متغير النوع هو أحد أهم المتغيرات الاجتماعية تأثيراً على جريمة الأخذ بالثأر ثم يأتي في المرتبة الثانية متغير السن فنجد أن كبار السن هم أشد تحريضاً على جريمة الأخذ بالثأر نظراً لأنهم يكونوا في مرحلة الوهن والضعف الجسماني ومن ثم خسارة أي قريب لهم يكون تأثيره عليهم في غاية الشدة وكذلك عدم المرونة نتيجة فارق السن ومن ثم يعدوا أكثر تمسكاً بفكرة الثأر أما الشباب فهم في موقف صعب فعليهم إطاعة أوامر الأب أو الأم ثم يأتي بعد ذلك المؤهل كمؤثر إيجابي في الحد من انتشار جرائم الثأر. وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة محمد الغريب (١٩٨٧) أن هناك علاقة ارتباطية موجبة بين السن والاتجاه نحو ظاهرة الأخذ بالثأر حيث تبين أنه كلما ارتفع السن كلما ارتفعت درجة الاتجاه نحو الرغبة في الأخذ بالثأر.

مناقشة النتائج المتعلقة بالتساؤل الثاني هل هناك علاقة بين بعض متغيرات البيئة الفيزيقية (الموطن الأصلي "سواء ريف أو حضر" – مكان العمل – التكنولوجيا المتاحة)؟

يتضح لنا من خلال بحث دليل الحالة ومن الدراسات السابقة أنه توجد علاقة ارتباطية بين بعض المتغيرات الفيزيقية وجريمة الأخذ بالثأر فعلي سبيل المثال تبين أن الموطن سواء (ريف – حضر) للأشخاص الذين يقومون بالثأر أن معدلات جريمة الثأر أكثر تواجداً وحدوثاً في المجتمع الريفي القبلي أكثر من المجتمع الحضري حيث أبدت ١٤ حالة من مجموع ٢٠ حالة من عينة البحث أن المجتمع الريفي أكثر تمسكاً بثقافة الثأر من المجتمع الحضري.

ويفسر الباحث ذلك أن حجم الثأر يزداد في هذه المجتمعات المتجانسة والمتقاربة اجتماعياً ذات موقع الإقامة المنغلق ذات النظام الاجتماعي المتفق والمرتبط أكثر بالنظام الاجتماعي لهذه المجتمعات. أما فيما يتعلق بمكان العمل فقد تبين أن الذين يعملون بالنشاط السياحي بسبب اتصالهم الثقافي والاختلاط بالأجانب أقل اهتماماً أو جدياً في إعلاء مفهوم الأخذ بالثأر حيث يتأثر هؤلاء الأفراد بالجماعات التي يعيشون في وسطها وتزداد سلطة القانون على سلطة العرف مما أثر على تغيير الفكر والرأي حول موضوع الثأر سواء من الإنسان أو حتى في الممتلكات (الزراعية – الحيوانية – التجارية) وقد تبين من تحليل الحالات والدراسات السابقة أن استخدام التكنولوجيا المتاحة لم توضح أي من هذه الحالات دور هذه التكنولوجيا في جريمة الأخذ بالثأر إلا أنه بتعمق الباحث في قراءات أحداث الفترة الماضية خلال العشر سنوات الماضية أن هناك جرائم إرهابية تتم عن طريق هذه التكنولوجيا مما يقوم بسببه جرائم الثأر فهناك من يقوم بسببه فكرة الثأر مثل من يأخذ صورة إحدى الفتيات من وسائل الاتصال ويقوم بالتعريض لها ونشرها عن طريق الفيس أو في اليوتيوب ومن هنا ينشأ شجار قد يؤدي إلى القتل ومن ثم يبدأ الثأر من جديد. ناهيك عن ما استطاع فيه الإرهابيون من إتمام بعض الجرائم وغيرها باستخدام هذه الوسائل التكنولوجية ومن ثم من المحتمل أن يستخدم الشباب الجديد مثل هذه التكنولوجيا في أعمال مماثلة ترتبط بالعنف والعدوان والقتل والثأر ... إلخ فقد اختلفت طريقة تنفذ الأخذ بالثأر فقد كانت قديماً تتم عن طريق الضرب على الرأس باستخدام الشوم والعصي أو الذبح أو الطعن عن طريق فأس أو سكين أو ما يسمى في الصعيد (منجل أو محشا) أو باستخدام بندقية روسي أو فرد خرطوش أما الآن فهناك أحدث الأسلحة منها الرشاش الآلي – المسدس متعدد الطلقات – الأسلحة التي تعمل بالليزر وأجهزة التتبع عن بعد والقنابل اليدوية والقنابل التي تنفجر عن بعد عن طريق الريموت كونترول أو حتى المحمول وهناك المدافع المضادة للطائرات والصواريخ غير استخدام الكمبيوتر ومواقعه المختلفة لرصد وتحرك الخصوم مثل الفيس بوك والماسنجر والفيبر والوتس وغيرها كلها متغيرات حديثة لم تكن موجودة في الصعيد من ذي قبل. ومادام الشباب هم من يقومون بالتنفيذ فالشباب أيضاً لديهم المهارة في التعامل مع هذه التكنولوجيا ومن ثم يعتقد الباحث أن الشباب قد يستخدمها

في جرائم الثأر ومن ثم يزداد معها نسبة الضحايا ويزاد معها القتل الجماعي وهو متغير جديد لم يكن موجود من ذي قبل وتتفق هذه النتائج مع دراسة السيد عوض (٢٠٠٤) بعنوان: "دراسة أنثروبولوجية لجريمة القتل الثأري في قرية بيت علام" التي راح ضحيتها ٢٢ فرد من أربع عائلات حيث كشفت النتائج أن أغلب الجناة من الشباب وأكثر الضحايا كانوا رجالاً وشيوخاً وأطفالاً أي مختلف الفئات العمرية ويفسر الباحث الحالي ذلك بسبب استخدام التكنولوجيا الحديثة المتمثلة في الأسلحة الآلية الرشاشة كما تبين من تحليل دليل دراسة الحالة أن متغير نوعية العمل كالزراعي أو التجاري أو السياحي ومتغير وجود اللغة ومتغير الاختلاط مع الأجانب وموقع إقامة الأفراد ووجود خبرات السفر للخارج ترتبط بالثأر حيث إجادة اللغة والعمل في المجال السياحي يحول دون استمرار جريمة الأخذ بالثأر ومعاركه الدامية، أما فيما يتعلق بالاختلاط مع الأجانب ونوعية النشاط والعمل الذي يعمل فيه الفرد فكان للنشاط السياحي دور كبير في الاتجاه نحو الأخذ بالثأر حيث أن المستويات التعليمية في ظل وجود اللغة والاختلاط بالأجانب ونوعية وطبيعة النشاط الذي يعمل فيه الفرد يعدل من التكوين النفسي مما يزيد من الاتجاه السالب نسبياً نحو الثأر وذلك في أبعاد العادات والتقاليد – البعد الديني – البعد القانوني – حيث أن هذه الأبعاد والاتجاهات النفسية تحقق قدراً من الإشباع لحاجات الفرد سواء كان إشباعاً أمنياً أو غير ذلك مما يخفف من شدة المشاعر المتوجهة نحو ضرورة الأخذ بالثأر وتنفيذه مما يحقق قدراً من الكسب لود المجتمع والرأي العام المناهض للثأر. وتتفق نتائج الباحث مع نتائج دراسة فيصل ابن عايض العتيبي (٢٠٠٦) حيث تزداد جرائم الثأر في المناطق الريفية والقرى عنها في المدن حيث تكون الحدود الزراعية متلاصقة فتكون بؤرة الاصطدام.

توصيات الدراسة

١-تشكيل محاكم خاصة سريعة للفصل في قضايا الثأر على أن تتشكل هذه المحاكم من قضاه عرفيين مهمتهم تقارب وجهات النظر بين القبائل المتصارعة والسعي للصلح بين الأفراد وتوضح لهم دور هذه المحاكم التي تتولى عنهم مسئولية الثأر والاقتصاص لهم أما القضاة الرسميين فوظيفتهم تطبيق القانون لكن في ثوب العرف والعادات والتقاليد لأبناء

الصعيد حتى يتقبل أبناء الصعيد هذه الأحكام ويعطي لجميع القضاة صفة الرسمية والإلزام لهذه القرارات حتى يتم الصلح.

٢-العمل على انتشار التعليم في جميع قرى الصعيد والاهتمام بالتعليم العالي حيث أن أصحاب المؤهلات العليا أقل اهتماماً وتمسكاً بفكرة الأخذ بالثأر في الصعيد.

٣-الاهتمام بخطط التنمية الشاملة في جميع صعيد مصر.

٤-توفير فرص العمل من جميع الشباب في الصعيد للقضاء على أوقات الفراغ والقضاء على الفقر والبطالة.

٥-الاهتمام بالمرأة في الصعيد من خلال عمل برامج توعية لها والاهتمام بتعليم وعمل المرأة فهي تعد نصف المجتمع المؤثر في صعيد مصر.

٦-الاهتمام بالمجالس العرفية وتكون تحت رعاية المحافظ أو الدولة وتتبنى المحافظة رسمياً لقاءات واجتماعات دورية لمشايخ وكبار العائلات وأعضاء لجان المصالحات للتصدي لهذا الفكر وهذه الثقافة حتى يتم القضاء عليها نهائياً من صعيد مصر.

٧-زيادة القبضة الأمنية في مجتمع الصعيد وجمع الأسلحة الغير مرخصة مما يساعد من الحد من انتشار جرائم الثأر في الصعيد.

المراجع

السيد رمضان(١٩٨٥): الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعي، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث،١٩٨٥

السيد عوض (٢٠٠٤): دراسة أنثروبولوجية لجريمة القتل الثأري في قرية بيت علام، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى السادس بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية حول موضوع "الأبعاد الاجتماعية والجنائية للتنمية فى صعيد مصر"، كلية الآداب بقنا، جامعة جنوب الوادى

السيد علي شتا (١٩٨٧): علم الاجتماعي الجنائي، الاسكندرية، دار المعرفة

السيد الحسيني(١٩٨١م): المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري، ط٣، القاهرة، دار المعارف

أحمد رأفت عبد الجواد(١٩٨٣): مبادئ علم الاجتماع، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق

أوسبورن(١٩٨٠): الماركسية والتحليل النفسي، ترجمة سعاد الشرقاوي، ط٢، القاهرة، دار المعارف

أحمد عوض بلال(١٩٨٥): علم الإجرام، القاهرة، دار الثقافة العربية

حاتم عبد المنعم أحمد(٢٠٠٥): مقدمة في علم الاجتماع البيئي، ط٢، القاهرة، دار النصر للتوزيع والنشر

سميحة نصر(٢٠٠٤): ثقافة الثأر بين الثبات والتغير، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المؤتمر السنوي السادس للأبعاد الاجتماعية والجنائية، القاهرة

سامية محمد جابر(١٩٨٣): الانحراف الاجتماعي بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية

صفاء عمران(٢٠٠٦): ظاهرة الأخذ بالثأر في ضوء بعض العوامل الديموجرافية وبعض سمات الشخصية، دراسة نفسية في محافظة أسيوط، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة أسيوط

صلاح عبد المتعال(١٩٨٠): التغير الاجتماعي والجريمة، القاهرة، مكتبة وهبة

منى محرم عبد المجيد(٢٠٠٠): دراسة نفسية في ظاهرة الثأر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا.

محمد عارف(١٩٨٠م): الجريمة في المجتمع،ط٢، القاهرة، مكتبة الأنجلو

هدى عبد الفتاح الألفي(١٩٨٧م): نماذج السلوك الانحرافي في المناطق المتخلفة، دبلوم معهد العلوم الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.

Fred, W. Riggs (1961): "The Ecology of Administration", London: Asia Publishing House.

John Lewis and Others (1969): "Social Problems", Fourth Edition, Bombay: The Time of India Press.

Poussaint, Alvin F(1984): Paper presented at the Annua convention of the American psychological, Association, August.

Wenberg N (1994): Death Studies, Journal of psychology, vol 186.

THE SOCIAL AND PHYSICAL VARIABLES ASSOCIATED WITH TAKING VENGEANCE CRIME

A CASE STUDY ON A VILLAGE IN UPPER EGYPT

[6]

Hany, A. F.[(1)]; Ahmed, H. A.[(1)] and Hasanin, A. E.
1) Institute of Environmental Studies and Research Ain-Shams University

ABSTRACT

Vengeance crime considers one of the most dangerous social crimes in human societies. It is an old crime since man ever has existed on earth. It is the first enemy threatening societies and nations' stability, safety, development and progress. This study objective is to identify the relationship between social and physical variables and crime of taking revenge. In order to study this issue, the researcher has designed an interview guideline for collecting data, examining, and diagnosing the study cases (n=20) items. The form includes some demographic data including (age-sex-qualification-social status-career-number of children-residency place-average income-agrarian property size) in addition to data concerning the family of researched items, using technology, cultural communication, reasons for vengeance crimes and data of resolving problem. The researcher uses the qualitative-analytical method and the case study method. The study results indicate that there are some social variables (age - certificate - social status-dependency-income - order of children – family position – degree of kinship) connect to taking revenge crime, as all examined cases show respect to norms, traditions, and societal customs as a natural submission to public opinion and tribal Sovereignty of the group. The study results indicate that there are some (physical variables) associate with taking revenge crime such as (original residence – work location – cultural communication – available technology – residency locate – perfection of language – quality of work – communicating with foreigners –

experiences of travelling abroad). And crime of taking revenge in Upper Egypt.

The study recommends the necessity for setting the Upper Egypt on the plan list of development, establishing as well separate juridical panels that would be responsible for taking vengeance causes in Upper Egypt and consist of customary and formal judges.